التيار الصدري يقدّم ٤ مقترحات لتمرير قانون العفو

كشف التكتل الصدري في البرلمان العراقي، امس الخميس، عن أربعة مقترحات لإقرار قانون العفو من ضمنها مقترح يبرئ جرائم "الإرهاب" باستثناءات وآخر (فضفاض) . وكانت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري كشفت السبت الماضي، عن اتفاق- لم تكشف عن طبيعته- للبت في قانون العفو العام قبل عيد الفطر، فيما استبعد الائتلاف الذي يقوده رئيس الوزراء ذلك وقال إن المدة غير كافية لإقرار المشروع المثير للجدل.

□ بغداد / المدى

ولاقى قانون العفو العام ردود فعل متباينة ويصفه ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي بـ(السيء) لأنه يحوي الكثير من الثغرات بصيغته الحالية. وقال عضو كتلة الأحرار النائب رياض الزيدي في حديث لـ"شفق نيوز" إن اللجنة القانونية في البرلمان "قدمت مقترحات لإمرار قانون العفو العام إلى مجلس النواب".

وقررت الحكومة مؤخرا سحب مسودة قانون العفو العام من مجلس النواب وإخضاعها للدراسة والنقاش قبل إقرارها بعد ملاحظات لوزارة حقوق الإنسان. وأضاف الزيدي في رده على سؤال بشأن موعد تقديم مقترحات انه يتعين على مجلس النواب اختيار واحد من المقترحات الأربعة بعد عطلة عيد الفطر.

وفي القانون فقرة مثيرة للجدل وهي انه يعفى عفواً عاما عن العراقيين المدنيين والعسكريين الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضوريا أو غيابية واكتسبت درجة البت أو لم تكتسب.

وعندما سُئل عن المقترحات، قال الزيدي إن "المقترح الأول ان يشمل العفو عن جميع السجناء عدا جرائم الإرهاب والمقترح الثاني يشمل العفو السجناء كافة. وتابع "وهذا المقترح يشمل أيضا ما يسمى بجرائم الإرهاب ما عدا من اشترك في عمليات التفجير وهم الذين استخدموا المتفجرات والصواعق وغيرها وليس الذين حملوا الأسلحة الخفيفة".

والمقترح الثالث، والكلام ما زال للزيدي "يشمل كافة السجناء عدا الذين استخدموا الاسلحة الكاتمة "المزودة بموانع للصوت". "أما المقترح الرابع فانه مقترح فضفاض وممكن أن يشمل الجميع" كما قال الزيدي. ويقول الصدريون إن المعتقلين التابعين له حاربوا الوجود الأميركي لكن السلطات تتهم بعضهم بإثارة العنف وبخاصة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

من جانب اخر قالت اللجنة القانونية النيابية، ، إن مقترحات القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية لا حاجة، من الناحية القانونية، لعرضها على الحكومة، مبينة أن بعض المقترحات التي تترتب عليها تبعات مالية هي التي تعرض على الحكومة فقط.

وأعلنت اللجنة القانونية النيابية مطلع الاسبوع الجاري عن الانتهاء من جميع الصياغات الخاصة بمقترح قانون العفو وسيتم تقديمه للتصويت بعد عطلة عيد الفطر. ويعد القانون احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهد لتشكيل الحكومة العراقية، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح المالكي لولاية ثانية.

وقال عضو اللجنة امير الكناني لوكالة (آكانيوز) إن "مقترحات القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية لا يتطلب اخذ موافقة الحكومة عليها ولكن تعرض على الحكومة فقط المشاريع التي تتضمن تبعات مالية".

واوضح الكناني وهو عضو في كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري أن "مشروعات القوانين الصادرة من السلطة التشريعية ملزمة التنفيذ للحكومة وجميع المؤسسات التنفيذية على اعتبار أن ما يصدر من البرلمان هو إرادة الجمهور.

وصوّت مجلس النواب العراقي في أيلول سبتمبر الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل الذي تقدمت به الكتلة الصدرية مبدئيا على ان يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وتتخوف الحكومة العراقية من ان يشمل قانون العفو الجديد المتهمين بجرائم قتل وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب كما حصل في قانون العفو السابق الذي شرع عام ٢٠٠٨.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أم غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أم لم تكتسب. ويشير مقترح القانون إلى انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين بجرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليهم، أو مدينين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

فيما اعتبر عضو اللجنة القانونية في البرلمان لطيف مصطفى امين ان "بعض الفقرات الواردة في قانون العفو العام واهمها مفهوم الارهاب والتي لم تتفق عليها الكتل السياسية بالاجماع وانها لازالت تشكل نقاط خلاف بين الكتل " ، مضيفا ان " اللجنة قد اتمت الصياغة النهائية لقانون العفو العام حيث انه سيكون عفواً عاماً وشاملاً لجميع العراقيين باستثناء بعض القضايا المتعلقة بالإرهاب والجرائم الماسة بأمن الدولة والجرائم المخلة بالشرف وجرائم التزوير واختلاس المال العام " . واضاف لطيف في تصريحات صحفية ان " الكتل السياسية لازال لديها خلافات حول مفهوم الإرهاب، فبعض الكتل ارادت أن تكون القضايا الإرهابية بشكل مطلق تستثنى من قانون العفو العام و كتل اخرى تريد أن يشمل من تكون ملفاتهم ضد القوات الأمريكية فقط ولم تستهدف عملياتهم المواطنين والقوات الأمنية العراقية " .

وبيّن امين ان "اللجنة ادرجت مقترحين لهذه الفقرة وسيتم التصويت على احدهما من قبل اعضاء مجلس النواب ليكون القرار النهائي لتحديد مفهوم الارهاب عن طريق التصويت بالاغلبية" ، مشددا على "ضرورة اقرار القانون .

مطالبة نيابية بإنقاذ البلاد من الجفاف

□ بغداد /المدى

طالبت مقررة لجنة الزراعة والمياه والاهوار النيابية عتاب الدوري الحكومة وهيئة الامم المتحدة الاسراع باتخاذ الاجراءات اللازمة لانقاذ البلد من كارثة بيئية محدقة به متمثلة بجفاف مياه الانهار.

وشددت الدوري في بيان تلقت المدى نسخة منه على ضرورة "تشكيل المجلس الأعلى للمياه في العراق وخاصة في ظروف شحة المياه الحالية التي يعانيها البلد ، بهدف تحسين إدارة المياه والضغط على الدول المتشاطئة مع العراق من أجل حصوله على حقوقه المشروعة وحصته العادلة من المياه".

ودعت الدوري هيئة الامم المتحدة الى "بذل قصارى جهدها لحسم هذا الامر الشائك مع الدول المتشاطئة مع العراق وحل النزاعات ،عن طريق عقد الاتفاقيات وسن القوانين الدولية الملزمة لكافة الاطراف المشاطئة على المياه المشتركة ، لغرض حماية حقوق العراق فيها "مؤكدة ان" عدم التعجيل باتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل الحكومة وهيئة الامم المتحدة وباسرع ما يمكن سيعرض البلد الى الجفاف وما سيترتب عليه من خسائر اقتصادية وخيمة.

من جانب اخر بحث وزير الموارد المائية مهند السعدي مع نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جاكلين بانكوك إمكانية عقد اتفاقيات دولية لحماية حقوق العراق في المياه المشتركة وسن قوانين ملزمة لجميع الدول المتشاطئة.

وقال بيان للوزارة: إن السعدي بحث مع نائب الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة سبل التعاون المشترك وتقديم الدعم الفني والاستشارة في مجال إدارة المياه، والتأكيد على أهمية تشكيل المجلس الأعلى للمياه في العراق لاسيما في ظروف شح المياه بهدف تحسين إدارة المياه والضغط على الدول المتشاطئة مع العراق من أجل حصوله على حقوقه المشروعة وحصته العادلة من المياه.

وأضاف البيان أن الوزارة تنفذ العديد من المشاريع الاروائية واتخذت إجراءات عدة لتطوير العملية الاروائية وتقليل الهدر في المياه فضلا عن تنفيذها مشروع القناة الناقلة لمياه شط العرب في البصرة وبضمنه تنفيذ ناظم كبير لمنع وصول اللسان الملحي من الخليج لتقليل نسبة الملوحة في مياه شط العرب اضافة الى تنفيذ العديد من الفعاليات والنشاطات في منطقة الاهوار العراقية بهدف تحسين وانعاش هذه المنطقة وتقديم الخدمات الضرورية لأبنائها.

النزاهة النيابية تعتزم فتح ملفات فساد في الداخلية والدفاع

□ بغداد / المدى

اعلنت لجنة النزاهة النيابية ،الخميس، عن عزمها على فتح ملفات فساد داخل وزارتي الداخلية والدفاع بعد انتهاء عطلة البرلمان، مشيرة الى ان الملفات التي ستفتح تخص الطائرات الكندية وجهاز كشف المتفجرات الـ (ID).

وقال عضو لجنة النزاهة جواد الشهيلي لوكال كردستان للانباء(آكانيوز) إن "لجنة النزاهة تعتزم فتح ملفات فساد في وزارتي الداخلية والدفاع بشأن التعاقد على الطائرات الكندية والمشاكل التي تشوب هذا العقد وجهاز كشف المتفجرات، فضلا عن تفجير مبنى دائرة مكافحة المتفجرات".

واضاف الشهيلي ان "احالة ملف الطائرات الكندية من جديد بعد ان تأكدنا ان هناك خلافات قانونية، ولاسيما بعد تعطل اثنين من الطائرات قبل نحو اسبوع، واحده في مطار بغداد والاخرى في مطار النجف، بسبب ارتفاع درجات الحرارة وكذلك جهاز كشف المتفجرات (الاي دي) والمقصرين في عملية تفجير دائرة مكافحة المتفجرات". وأضاف ان "هناك لجنة شكلت في مجلس الوزراء مسؤولة عن ملف الطائرات الكندية على الرغم من ابلاغهم بأن الطائرات يمكن ان تتوقف بسبب ارتفاع درجات الحرارة لكن لم تستجب وسيتم كشف الاسماء خلال الايام المقبلة".

وكانت الحكومة العراقية قد تعاقدت مع احدى الشركات الكندية المصنعة للطائرات لشراء ١٠ طائرات منها.

ونفت وزارة النقل في تموز الماضي الغاء العقد مع الشركة الكندية المصنعة للطائرات التي تم التعاقد معها لشراء ١٠ طائرات تسلم العراق ٦ منها وبقيت ٤ اخرى اجلت تسلمها، مؤكدة ان الفحوصات التي اجريت عليها اكدت صغر حجمها وانها لم تكن بالمستوى المطلوب

البرلمان يحذر من محاولة المساس باستقلالية البنك المركزي

□ بغداد / المدى

دعت اللجنة النيابية المؤقتة لمتابعة قرارات وتوصيات مؤتمر الهيئات المستقلة الذين يتهمون البنك المركزي بتهريب الأموال العراقية لدعم العمليات الإرهابية إلى تقديم وثائقهم بهذا الخصوص لا التصريح بشأنه في الإعلام محذرة في الوقت عينه من محاولة المساس باستقلالية البنك المركزي ونرى في ذلك انتهاكا للمواد ١٠٦ وما بعدها من الدستور، بحسب بيان صدر عنها الخميس. وأوضح البيان أن "اللجنة تحذر من محاولة المساس باستقلالية البنك المركزي، وترى في ذلك انتهاكا للمواد ١٠٦ وما بعدها من الدستور والذي ستكون عواقبه وخيمة"، معتبرا أن "الاستهداف سيؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد العراقي والقيمة الشرائية للنقود وحتى سمعته الدولية".

وطالبت اللجنة "مجلس النواب بالدفاع عن استقلالية البنك المركزي وعدم السماح بالتجاوز عليها وان كان هناك ما يستوجب التحقيق والمحاسبة فينبغي ان يقوم بها مجلس النواب بنفسه وفي اطار صلاحياته الدستورية من خلال تشكيل لجنة تحقيقية.

وتابعت اللجنة في بيانها أن "البعض يحاولون استغلال فرصة الإصلاح، لخلق ازمة جديدة الغرض منها المساس باستقلالية الهيئات المستقلة عموماً والبنك المركزي على وجه الخصوص من خلال اتهامه بتهريب النقود وغسل الاموال لدعم العمليات الارهابية"، مشيرة غلى أن "هذا الاتهام خطير جدا وان كان صحيحا او يوجد ادلة على صحته فينبغي ان لا يقال في الاعلام وانما يستوجب اخبار الجهات التحقيقية المختصة للقيام بالتحقيق السري و باعلى درجات الاهتمام لا عقد المؤتمرات الصحفية".

وأضافت اللجنة ان "البنك المركزي هيئة مستقلة ولا تخضع إلا لرقابة مجلس النواب لأن المجلس مكلف برقابته والدفاع عن استقلاله ايضاً".

وكان أعضاء نافذون في ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الحكومة نوري المالكي قد اتهموا في وقت سابق البنك المركزي بتهريب الأموال إلى خارج العراق لدعم العمليات الإرهابية مهددين رئيس البنك سنان الشبيبي بالإقالة . من جانبه طالب البنك المركزي امس ، الخميس، الحكومة العراقية بالعودة إلى النظام المركزي في حال عدم إمكانيتها في استيعاب اقتصاد السوق، مشيرا إلى أنه استطاع أن يمول التجارة للقطاع الخاص العراقي خلال السنوات الماضية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في حديث لـ"السومرية نيوز"، إنه "ليس هناك أي سياسي أو اقتصادي عراقي يستطيع معرفة فلسفة الاقتصاد العراقي من حيث النظام الذي يتبناه، أمركزي أم حر" ، مطالبا الحكومة بـ"العودة إلى النظام المركزي في حال عدم استيعاب فلسفة الاقتصاد الحر".

وأضاف صالح أن "على الدولة أن تختار بين العودة إلى النظام المركزي لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص، من خلال الموازنة الاتحادية بواسطة المصارف الحكومية مع شيءمن الحرية الاقتصادية أو الإيمان باللبرالية الاقتصادية التي جاء بها قانون البنك بعد عام ٢٠٠٣ وقانون المصارف والشركات وحرية التحويل الخارجي" . وأشار صالح أن "البنك استطاع تمويل التجارة للقطاع الخاص العراقي عن طريق المزاد الذي يجرية البنك يوميا بنجاح "، متسائلا عن "قدرة الميزانيات العراقية التي زادت حتى عام ٢٠١٢ عن ٤٧٠ مليار دولار عن إجراء أيةتنمية اقتصادية".

وكان عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري اتهم شخصيات سياسية متنفذة في البنك المركزي بتهريب ١٠ ملايين دولار يوميا لتمول الإرهاب، مشيرا إلى أن نحو ٢٢٠ مليار دولار هربت خارج العراق منذ العام ٢٠٠٣.

من جانب اخر اعلنت عضو اللجنة المالية النيابية عن كتلة الاحرارماجدة التميمي "ان لجنتها ستعمل على استضافة عدد من الوزراء للحد من ظاهرة غسيل الاموال". وقالت في بيان صحفي "ان اللجنة المالية تعتزم استضافة وزراء المالية والتخطيط والتجارة والصحة ومحافظ البنك المركزي للسيطرة على عملية دخول البضائع العشوائية للعراق".

واضافت التميمي ان لجنتها استضافت مدير عام مكتب مكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي ومدير عام مزاد العملة حازم العاني، مؤكدة "ان اللجنة المالية ناقشت عدة محاور اساسية واهمها موضوع المافيات المسيطرة على مزاد العملة الذي يكسب كل فرد منهم نحو٥ مليون دولار يومياً كما تم مناقشة الاجراءات المتخذة للحد من غسيل الاموال".

واشارت الى "ان حصة المصارف اليومية من مزاد العملة والآلية المتبعة في تحديد هذه الحصص ضعيفة جداً " . واوضحت التميمي ان طلب استضافة الوزراء المعنيين هو من اجل مناقشة آلية التنسيق للسيطرة على عملية دخول السلع والبضائع الى العراق إذ تبين ان هناك خللا كبيرا جدا في عمليات الاستيراد العشوائية التي لها تأثير كبير على الدولة العراقية ".

من جانبه قال الخبير القانوني طارق حرب تعليقا على الاتهامات الخاصة بجرائم غسيل الاموال وعمليات بيع الدولار ،ان نظام القانون العراقي قرر احكام كثيرة تؤمن مكافحة هذه الجرائم ومحادتها (الحد منها) بمنح البنك المركزي سلطات واسعة وصلاحيات شاسعة في الرقابة والاشراف والمتابعة والمعاقبة .

واضاف حرب في توضيح تلقته المدى كما انه الزم جميع المؤسسات المالية بما فيها المصارف بتنفيذ ما يحدده البنك المركزي وما هو مقرر من قواعد قانونية والزمها بالاخبار عن اي نشاط مالي مشبوه يتعلق بغسيل الاموال او تمويل الجريمة او استخدام الاموال لصالح التنظيمات الاجرامية والتعاملات المفتعلة والوهمية لغرض تحاشي المتطلبات القانونية واشار الى ان القانون قرر عقوبات شديدة على هذه المؤسسات المالية كعقوبة سحب الاذن (الغاء الإجازة) للمؤسسات المالية وفرض عقوبات جزائية وعقوبات مالية وهذا يتضح من ثلاثة تشريعات ذات علاقة بهذا الموضوع هي القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ قانون البنك المركزي والقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ قانون مكافحة غسيل الاموال والقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ قانون المصارف .

وذكر ان هذه التشريعات أنشأت مكتبا خاصا لمكافحة غسيل الاموال في البنك المركزي للابلاغ عن حالات غسيل الاموال ومنحت حصانة لكل من يقوم بالتبليغ وغير ذلك من الاحكام ولكن النصوص القانونية شيء والتطبيق الواقعي شيء آخر .

واشار حرب الى ان الحديث كثر عن غسيل الاموال في وسائل الاعلام دون كشف بعض الحالات الكبيرة ، منوها الى ان غسيل الاموال يعني قانونا التعامل بعائدات مالية مستحصلة من نشاط غير قانوني او التعامل بعائدات مالية ناشئة من نشاط قانوني لاغراض غير قانونية بالاضافة الى الحالات التي ذكرت.

وكان عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري اتهم شخصيات سياسية متنفذة في البنك المركزي بتهريب ١٠ ملايين دولار يوميا لتمول الإرهاب، مشيرا إلى أن نحو ٢٢٠ مليار دولار هربت خارج العراق منذ العام ٢٠٠٣.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون